

تحقيق

أطلق فريق من الباحثين في الجامعة الأميركية في بيروت، أمس، دراسة عن الكلفة الاقتصادية للتدخين في لبنان. وتأمل مجموعات الضغط أن تدفع التحذيرات المروعة التي وردت في الدراسة، باتجاه إقرار قانون للحد من التدخين الذي أدخله «نواب الأمة» في غيبوبة اللجان الفرعية

55,44 مليون دولار صافي خسائر التدخين في لبنان

بسام القطار

يبليغ الأثر الصافي للتدخين على الاقتصاد اللبناني، خسارة بقيمة 55,4 مليون دولار أميركي في السنة. من يقرأ هذه المعلومة وفي يده سيجارة أو نرجيلة، عليه أن يحبس أنفاسه، ويفكر ملياً قبل أن يطلق دخانه في الهواء.

جرى احتساب هذه الكلفة بعد دراسة معمقة أعدتها أستاذة الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، جاد شعبان ونسرين سلطي، والباحثة في العلوم الصحية ناديا نعماني. وتدحض هذه الدراسة مقولات خاطئة ومنشرة عن التأثير الإيجابي للتدخين على الاقتصاد اللبناني. والمواضيع التي تتناولها تشمل تأثير قانون مكافحة التدخين على المزارعين، والبيئة، والأعمال، والسياحة، وقطاع الإعلان، بالإضافة إلى تأثير استهلاك التبغ على الفاتورة الصحية.

وبالرغم من أن هناك العشرات من الدراسات عن الأثر الصحي للتدخين، إلا أن مقارنة الموضوع من منظور اقتصادي من شأنها أن تعيد خلط الأوراق، وتضع لوبي الشركات المستوردة للتبغ وشركات الإعلان في موقف حرج، بعدما نجحوا منذ عام 1993 في عرقلة إصدار تشريع يساهم في الحد من التدخين في لبنان.

وغالباً ما يؤدي إبراز الخسائر المالية، إلى تغيير في اتجاهات الرأي العام، فمن المعلوم أن التقارير العملية المتعلقة بمخاطر تغير المناخ، لم تحرك صناع القرار، بقدر ما فعلت دراسة الخبير الاقتصادي البريطاني نيكولاس شنيتر عام 2007، الذي أسهمت مراجعته العلمية لاقتصادات تغير المناخ، في دفع

محاولة «الإدارة والعدل»



يعني ذلك أن عدم إقراره في المجلس النيابي يمثل سندا قانونياً وأخلاقياً لشركات الإعلان لتطالب بفترة سماح جديدة، وقد هددت في آذار الماضي «بصرف وظيفي على نطاق واسع» في حال إقرار القانون. علماً أنه، وبحسب الباحث جاد شعبان (الصورة)، فإن شركات التبغ تنفق 7,2 مليون دولار على الاعلانات أي ما نسبته 9,6% من إجمالي الانفاق الاعلاني البالغ 156 مليون دولار.

يمثل إرجاء اجتماع اللجنة الفرعية للجنة الإدارة والعدل الذي كان مقرراً، أمس، لمناقشة مشروع القانون للحد من التدخين أحد أوجه المماثلة، من أجل عدم إقرار قانون يساعد على تقدم السياسات الوطنية لمكافحة التدخين، من خلال حظره في الأماكن العامة، وحظر الإعلان والرعاية، ووضع تحذيرات بارزة مع صورة على المنتجات. منذ مطلع هذا العام، اجتمعت لجنة الإدارة والعدل واللجنة الفرعية المنبثقة عنها حوالي 6 مرات لمناقشة مشروع القانون. وحتى اللحظة لم ينتج منها أي تقدم ملحوظ. وتناقش هذه اللجنة مشروع قانون أعد عام 2004 في لجنة الصحة النيابية، وتصنف العديد من مواد المشروع المقترح بأنها ضعيفة، وخصوصاً أن فترة السماح التي يتضمنها المشروع لشركات الإعلان انتهت عملياً عام 2008 من دون أن

التبغ والأسواق الأخرى ذات الصلة، وقد حددت أربع فئات من أصحاب المصلحة الأساسيين المباشرين: المستهلكون، ومزارعو التبغ، وإدارة حصر التبغ والتبناك - الريجي، والموزعون المحليون المرخص لهم. كما صنفت الدراسة فئة وكالات الإعلان وتجار المفروق باعتبارهم

العديد من الدول الصناعية إلى تغيير سياساتها المتعلقة بمفاوضات المناخ التي تديرها الأمم المتحدة. استندت دراسة الثلاثي «شعبان-سلطي-نعماني» التي مؤلها معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، إلى حجم تدفقات المعاملات في سوق



271,3 مليون دولار سنوياً. من جهة أخرى، حددت الدراسة فئات أصحاب المصلحة الذين يتكبدون التكاليف ويجنون الأرباح من التدخين والمنفصلة عن تكاليف المعاملات المباشرة والأرباح المرتبطة ببيع وشراء السلع ذات الصلة بالتبغ. وهذه الفئات

من أصحاب المصلحة الثانوية. أجرت الدراسة لكل مجموعة من هؤلاء العملاء، تقديراً لتدفق الأموال الداخلة والخارجة من بيع أو شراء المنتجات ذات الصلة بالتبغ. وأشارت التقديرات إلى أن الربح الصافي من المعاملات في ما بين أصحاب المصلحة المباشرة يبلغ نحو

ارتباك رسمي تجاه مكتسبات الأساتذة

سينقلون إلى الإدارات العامة، في الفئات المماثلة لفئاتهم في الملاك الإداري العام وفي الدرجة المماثلة لدرجتهم في الفئة التي ينتمون إليها، وفق القانون الخاص بتوحيد سلاسل رواتب أفراد الهيئة التعليمية في التعليم الرسمي لما قبل الجامعي المعدل بقانون رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور في الإدارات العامة وفي الجامعة اللبنانية والبلديات والمؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل وإعطاء زيادة غلاء المعيشة».

أما المادة الثانية فتتخص على «عدم استفادة الثانويين وأفراد الهيئة التعليمية في ملاك التعليم الرسمي الابتدائي والمتوسط والثانوي، المنقولين إلى ملاكات الإدارات العامة، من القوانين رقم 99/148، ورقم 2000/244 و2001/344 و2000/250».

من جهة ثانية، فوجئت رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي بعدم إدراج مطلبها باستعادة الدرجات السبع على جدول أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة هذا المطلب وخطة التربية، في اجتماعها أمس. وتؤكد أوساط الوزير أن المطلب طرح عرضاً في الاجتماع، وسيحل على طاولة مجلس الوزراء. (الأخبار)

الحقوق المكتسبة للأساتذة والمعلمين خط أحمر، لا «رجعية» في القوانين وستصدى لأي التفاف عليها، نرفض إقرار أي قانون من دون مناقشته في العمق. انطلاقاً من هذه الثوابت، نرفض الروابط التعليمية إمرار أي قانون يمس بالحقوق، سواء داخل اللجان النيابية أو عبر بنود الموازنة العامة، تحت حجة «الحرص على المال العام».

هكذا، حيث الروابط النواب الذين تضامنوا مع المعلمين وأسهموا في رد اقتراح القانون الذي كان مطروحاً، أمس، على جدول أعمال جلسة التربية النيابية، والمتعلق بعدم استفادة الأساتذة الثانويين وأفراد الهيئة التعليمية في ملاك التعليم الرسمي الابتدائي والمتوسط والثانوي، المنقولين إلى ملاك الإدارات العامة، من القوانين الخاصة بالبدلات المالية والدرجات.

أما المفارقة، فهي أن اقتراح القانون وقع أولاً من 7 نواب من تيار المستقبل، ثم وقع بصفة اقتراح قانون معجل مكرر من 3 نواب من حركة أمل. واقتراح القانون يتضمن مادتين متناقضتين، تنص المادة الأولى على الآتي: «يتم تصنيف المعلمين والمدرسين والأساتذة الثانويين، الذين نقلوا اعتباراً من 1/1/1996 والذين

المونديال ينافس الانتخابات في زغرتا

على ما يبدو فإن هذه الظاهرة مستمرة بوتيرة تصاعديّة، فيوماً بعد يوم ينبث علم في إحدى الزوايا. وقد تصدرت جميع لوائح الحدث الرياضي معظم واجهات المحال التجارية: أكواب وقبعات وأعلام بأحجام كبيرة وصغيرة جاهزة «غيب الطلب» وصور وبوسترات. وعلى مفارق الطرق، انتشر الباعة الجوالون حاملين أعلام الدول المشاركة في المونديال. كان اللافت فيها أنها لم تقتصر على أعلام الدول الغربية، فقد كان للدول العربية حضور، ولو حجولاً بين هذه الزحمة. ويقول أحد الباعة، إنه يضعها «تعبيراً عن التضامن والتعاطف مع هذه الدول (لا أكثر ولا أقل)». أما الزغرتاويون، فينتظرون بفارغ الصبر حزياناً المقبل لتشجيع فرقهم، بعد أن يمر قطوع الانتخابات، ومواكبة لهذا الحدث، وضعت بعض المطاعم والمقاهي والمنتجعات، شاشات تلفزيونية لعرض مباريات كرة القدم. رياضة وسياسة في آن واحد. لكن، ثمة أرجحية للرياضة على ما عداها، فهنا يعبر المواطن بحرية مطلقة ويجاهر علناً بالفريق الذي يؤيده، على عكس ما يحصل في الانتخابات، حيث معظم الناس لا يقولون رأبهم الصريح إلا خلف «الستارة».

زغرتا - فريد بو فرنسيس
بلغت الحماسة ذروتها في منطقة زغرتا، فالمعركة هذه المرة ليست انتخابية فحسب، إذ انضم المونديال أخيراً إلى لائحة التنافس. هكذا، اختلطت صور المرشحين للبلدية والمخترة مع صور الدول المشاركة في مباريات كأس العالم لكرة القدم وأعلامها. أتت كأس العالم لكرة القدم والحماسة في آن واحد، كل واحد من أبناء المنطقة يرفع صورة مرشحه من دون أن ينسى صورة فريقه الرياضي المفضل أو علم الدولة التي يشجع فريقها. اختلطت البلدية بالمونديال على شرفات المنازل. حتى إن أعلام المونديال كانت أكثر حضوراً من صور المرشحين في بعض الشوارع، إذ لا يكاد يخلو محل من الأعلام، ولا تمر سيارة من دون علم مرفوع عليها. كذلك الأمر على جدران البنائيات، حتى البيوت باتت تشبه «معارك» حية و«تزيكا» بين الجيران المتخاصمين رياضياً. أمام أحد المباني في منطقة السويدات، حاول شربل البيسري إقناع جاره رامي صليباً بنزع علم منتخب ألمانيا من على واجهة البناية التي يقطنانها ووضع علم صغير على شرفة منزله، لأن «البناية مش لنا وحدنا، وكل واحد يشجع فريقه على مدخل بيته».

على فكرة

أقرت اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة خطة تطوير التعليم العام ما قبل الجامعي الاستراتيجي التربوية التي رفعتها وزارة التربية، ودعت إلى الإسراع في تنفيذها لتحقيق النهضة المطلوبة. وقد عقدت اللجنة أمس اجتماعها الأول برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الوطني الياس المر، في مكتبه في الوزارة. وعلمت «الأخبار» أن اللجنة أبدت ملاحظات لجهة تفريع كلية التربية لتستوعب أعداداً أكبر من المعلمين المتدربين، كذلك ركز النقاش على تدريب المعلمين في اللغات الأجنبية وإعطاء حوافز للأساتذة في المناطق.